تأثير الادوار الاقليمية على عملية التحول الديمقراطي في العراق وانعكاساتها على اقليم كردستان

https://doi.org/10.17656/jlps.10349

الاسم الكامل / د. علي عبد الكريم حسين

مكان العمل / الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

الوظيفة / تدريسي

اللقب العلمي / استاذ مساعد

رقم الهاتف / ٠٧٧٠٩٨٨٤٠٣٢

aliabdlkareemhussein@aliraqia.edu.iq

الاسم الكامل / د. زياد يوسف حمد

مكان العمل / الجامعة العراقية / كلية القانون والعلوم السياسية

الوظيفة / تدريسي

اللقب العلمي / استاذ مساعد

رقم الهاتف / ٠٧٧٠٦٢٣٢٦٩٩

zeyadyousif214@gmail.com

الخلاصة

ادت الصراعات السياسية والخلافات الطائفية داخل العراق من جهة وكذلك تضارب المصالح الاقليمية الداعمة للاطراف المختلفة الى زيادة حالة عدم الاستقرار داخل البلاد والتي بدورها تؤثر على عملية التحول الديمقراطي، مما ينعكس سلبا على المواطن العراقي سواء كان داخل المركز او في اقليم كردستان ، اذ ان اللاعب الاقليمي له مصالح يحاول حمايتها بشتى الطرق، وان توصل به الامر احداث الفرقة والعزلة بين مكونات الشعب العراقي وهذا ماتم تلمسه بوضوح وتحديدا بعد الاحداث الطائفية في البلاد عام ٢٠٠٦.

الكلمات المفتاحية:- الادوار الاقليمية، التحول الديمقراطي، اقليم كردستان ، العراق.

The Impact of Regional Roles on the Democratic Transition Process in Iraq and Its Implications for the Kurdistan Region

Full Name / Dr. Ali Abdul Karim Hussein
Workplace / University of Iraq / College of Law and Political Science
Position / Lecturer
Academic Title / Assistant Professor
Phone Number / 07709884032
aliabdlkareemhussein@aliraqia.edu.iq
Full Name / Dr. Ziad Yousef Hamad
Workplace / University of Iraq / College of Law and Political Science
Position / Lecturer
Academic Title / Assistant Professor

Phone Number / 07706232699
zeyadyousif214@gmail.com

Abstract

political conflicts and section disputes within Iraq one the one hands wall as the conflict of regional interests supporting the various patties have increased instability with in the country which in turn affects the process of democratic transformation which reflects negatively on the Iraqi citizen whether inside the canter or in the Kurdistan region as that the regional player has interests what the tries to protect in various ways and that it comes to him create division and isolation between the components of the Iraqi people and this is what was touched specifically after the sectarian events in the country by the end of 2006 .

Keywords: Regional roles, democratic transformation, Kurdistan Region, Iraq.

کاریگەری ڕۆڵی هەرێمایەتی لەسەر پرۆسەی گواستنەوەی دیموکراسی لە عێراق و کاریگەرییەکانی لەسەر هەرێمی کوردستان

ناوی تەواوی / د.عەلی عبدالکریم حسێن
شوێنی کار / زانکۆی عێراق / کۆلێژی یاسا و زانستی سیاسی
پۆست / وانەبێژ
ناونیشانی ئەکادیمی / پرۆفیسۆری یاریدەدەر
ژمارەی تەلەفۆن / ٠٧٧٠٩٨٨٤٠٣٢
aliabdlkareemhussein@aliraqia.edu.iq
ناوی تەواوی / د.زیاد یوسف حەمەد
شوێنی کار / زانکۆی عێراق / کۆلێژی یاسا و زانستی سیاسی
پۆست / وانەبێژ
ناونیشانی ئەکادیمی / پرۆفیسۆری یاریدەدەر
ژمارەی تەلەفۆن / ٠٧٧٠٦٢٣٢٦٩٩
zeyadyousif214@gmail.com

پوختە

ناکۆکی سیاسی و ناکۆکی تائیفی لە ناوخۆی عێراق لە لایەک و هەروەها بەرژەوەندییە ناوچەییە ناکۆکەکان کە پشتیوانی لایەنە جیاجیاکان دەکەن، بووەتە هۆی زیادبوونی ناسەقامگیری لەناو وڵاتدا، ئەمەش لە بەرامبەردا کاریگەری لەسەر پرۆسەی گواستنەوەی دیموکراسی هەیە. ئەمەش کاریگەری نەرێنی لەسەر هاووڵاتیانی عێراق دەبێت، چ لەناو حکومەتی ناوەند یان لە هەرێمی کوردستان. یاریزانە هەرێمییەکان بەرژەوەندییان هەیە کە بە هەموو شێوەیەک هەوڵی پاراستنیان دەدەن، تەنانەت تا ئەو ڕادەیەی کە دووبەرەکی و دابڕان لە نێوان پێکهاتە جیاوازەکانی گەلی عێراقدا دروست بکەن.

ئەمەش دوای ڕووداوە تایفەگەرییەکان لە ساڵی ٢٠٠٦دا لە وڵاتەکەدا بە ڕوونی دیار بوو.
وشەی سەرەکی: ڕۆڵی هەرێمی، گواستنەوەی دیموکراسی، هەرێمی کوردستان، عێراق.

المقدمة

ان عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وتغيير نظام الحكم السابق لم تكن بالعملية السهلة كون البلاد كانت تحت وطاة نظام حكم مستبد وكذلك موضوع الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة لم يكن سهلا بل معقدا ، واستمرت لسنوات الا ان استقرار النظام الانتخابي في البلاد ، فما لبثت مجموعة الدول الاقليمية من مد اذرعتها داخل البلاد من اجل افشال التجربة الديمقراطية عن طريق احداث التفرقة الطائفية وشملت كل البلاد وصولا الى اقليم كردستان العراق الذي عانئ من ذلك رغم استقراره السياسي ولكن الهدف الاقليمي كان ابعد من ذلك فهو افشال التجربة الديمقراطية داخل البلاد.

اهمية البحث: تكمن اهمية البحث في الوصول الى تاثير الادوار الاقليمية في الشان العراقي وانعكاسات هذا الدور وتاثيراته على المركز واقليم كردستان.

اشكالية البحث: ان التساؤل الرئيسي والذي تحاول الدراسة الاجابة عليه ، هو ماهي مدى التاثير الاقليمي على عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وهل انعكس ذلك على حالة الاستقرار في اقليم كردستان.

فرضية البحث: تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ، ان اللدول الاقليمية دور مؤثر وواضح في الشان العراقي وداعم للاطراف المختلفة داخل الحكم، وهذا بدوره يؤثر على عملية الديمقراطية داخل البلاد والتي بدورها ستؤثر على اقليم كردستان.

مناهج البحث: تم اعتماد المنهج التحليلي في توضيح الادوار الاقليمية داخل البلاد ، وكذلك المنهج الاستشراف المستقبلي لبيان الرؤية المستقبلية لتاثير تلك الادوار.

المبحث الاول

التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ : اشكالياته وابعاده

ان عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ عانت من الكثير من العقبات لاسيما مسالة تغيير التفكير لدى المواطن العراقي وتثقيفة من ناحية مسؤوليته تجاه بلده وانه صاحب القرار في اختيار من يمثله داخل البرلمان ، وبما ان التجربة حديثة فقد عانت من الكثير من الاشكاليات والتي سنوردها في هذا المبحث وكما ياتي:

المطلب الاول : الديمقراطية والتحول الديمقراطي

اولا: الديمقراطية: تكاد جميع الدراسات تتفق بشان مفهوم الديمقراطية من انها اتت من اندماج كلمتين في اللغة اليونانية هي (Demos) بمعنى الشعب و (Krates) بمعنى حكم او سيطرة[١]، وهي اي الديمقراطية كما عبر عنها لنكولن تعني حكم الشعب بواسطة الشعب ومن اجل الشعب [٢]، وتتضمن اليمقراطية كما يرى والتر ليبرمان من ثلاثة عناصر رئيسة وهي[٣] :

١. حكام يتم تعينهم بالانتخاب العام سواء اكان هذا الانتخاب قد تم بصورة مباشرة ام غير مباشرة.
٢. برلمان او جمعية وطنية تمتلك صلاحيات واسعة وهذه الصلاحيات تعبر في واقع الحال عن مقدرة واقعية لمجابهة الحكومة عن اعمالها اذا ما ابتعدت تلك الاعمال او تقاطعت مع الارادة العامة المتمثلة في الدستور.
٣. ضمان رقابة قضائية مستقلة لكل الاعمال الحكومية واخضاعها للمحاسبة الصارمة واذا اساءت استعمال سلطاتها انطلاقا من مبدا السلطة تحد السلطة كما يرى مونتسكيو.

ويمكن تعريف الديمقراطية ايضا بانها مناقشة حرة يشترك فيها كل الافراد مما يؤدي الى نوع من الاتفاق الفعلي بصدد القرارات التي تؤثر عليهم جميعا [٤]، واتفق الكل على انها احد اشكال ممارسة الحكم والحديث عنها يعني الحديث عن نظام الحكم بكل ابعاده من الجانب النظري والتطبيقي، وكذلك هي اوسع من ان تكون جمود نظام حكم يقوم بتنظيم العلاقات بين الافراد والسلطة في نطاق المجتمع السياسي ، بل هي تمثل هدفا مجتمعيا كونها تجعل الجميع مشاركا في العملية السياسية بل ومصدر القرار فيها[٥].

وتعرف كذلك بانها نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامته الشخصية الانسانية ويقوم على اساس مشاركة اعضاء الجماعة في تولي شؤونها ، حيث تتخذ هذه المشاركة اوضاعا مختلفة وقد تكون الديمقراطية سياسية ويكون الشعب فيها مصدر السلطة وتقرر الحقوق لجميع المواطنين على اساس من الحرية والمساواة من دون تميز بين الافراد بسبب الاصل والجنسية او الدين، او اللغة ويستخدم اصطلاح الادارة الديمقراطية للدلالة على القيادة الجماعية التي تتسم بالمشورة والمشاركة مع المرؤوسين في عملية اتخاذ القرارات[٦].

---

[١]. ناظم عبد الواحد جاسور، موسوعة علم السياسة، عمان، دار مجدلاوي، ٢٠٠٤، ص ١٩٧.

[٢]. خالد الناصر، ازمة الديمقراطية في الوطن العربي في كتاب الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص ٢٧.

[٣]. ثناء فؤاد عبد الله ، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص٦٦. وللمزيد انظر: احمد شحاذه محمد، طبيعة النظام السياسي في العراق واشكالية الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة بحوث الشرق الاوسط ، سنة ٤٧، العدد ٦٥، ٢٠٢١.

[٤]. محمد علي العوضي، العلوم السياسية ، دراسة في الاصول والنظريات والتطبيق، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤، ص٢٧.

[٥]. جابر دخيل حمزة، اثر الانتخابات البرلمانية في اشكالية التحول الديمقراطي في العراق مابعد عام ٢٠٠٣(للفترة الزمنية من ٢٠٠٣ لغاية ٢٠٢١)، مجلة الباحث ، المجلد ٤١، العدد٣، ج١، تموز ٢٠٢٢، ص ٨٢٠.

[٦]. رشا ظافر محي الدين، ابعاد التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد ٥٧، ٢٠١٩، ص ٢٢.

كما ان الديمقراطية تقوم على مبدأ سيادة الامة ، بمعنى ان الشعب يشكل في مجموعه كيانا معنويا مستقلا عن الافراد ، ويمارس السلطات بنفسه ، او عن طريق ممثلية ، فيحدد من يمثل السلطة ومن له الحق في ممارستها ، والسيادة التي تعد اساس المبدأ الديمقراطي هي سلطة عليا ولها مظهران هما[١]:

أ. المظهر الخارجي : يتناول سيادة الدولة في تنظيم علاقتها بالدول الاخرى دون توجيه او تأثير من احد .
ب. المظهر الداخلي : يتناول تنظيم الدولة للامور الداخلية فيها باوامر وقرارات ملزمة للافراد في الدولة.

ثانيا: التحول الديمقراطي : ان عملية التحول الديمقراطي تتواجد حينما يكون هناك انتقال من نظام سياسي تسلطي الى نظام ديمقراطي ، اذ ليس من المؤكد ان تكون الفترة الانتقالية متسمة بالديمقراطية القائمة على مبادئ الحرية والمساواة والمشاركة السياسية وان وجد مظاهر منها ، والمؤشر الايجابي لبدء الانتقال هو عندما يبدأ الحكام السلطويون ، ايا كان السبب بتعديل قواعدهم الخاصة باتجاة تامين المزيد من الضمانات لصالح حقوق الافراد والجماعات[٢].

ان التحول الديمقراطي في المجتمعات المتعددة اجتماعيا تتميز بكونها وبما انه هذه المجتمعات مقسمة بصورة جددية فيجب ان يكون هناك مؤشرات عينية والتي يمكن من خلالها مراقبة مدى جدية التحول الديمقراطي [٣]، ومن تلك المؤشرات هو الحكم عن طريق الائتلاف الواسع والاستقلال القطاعي والفيتو المتبادل والبنية كما ذكرها ارنت ليبهارت في معرض وصفة للديمقراطية التوافقية[٤].

ان عملية التحول الديمقراطي كذلك تتطلب اعادة تكييف البيئة الاجتماعية التقليدية نحو بيئة حضارية ، وهذا بدوره يدعو الى بناء الهياكل المؤسسة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في سياق عملية التغيير الجذري للبيئة المؤسسية المجتمعية التقليدية واحداث ثورة ثقافية / دينية ، وتحاشي الانقطلعات والتراجعات والانقلابات التي تقف عند حد زعزعة البيئة الاجتماعية وتفتيتها دون مواجه البناء الحضاري[٥].

---

[١]. ناظم نواف، سيادة العراق الوطنية–الواقع وافاق المستقبل، المجلة السياسية الدولية،كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢١، ٢٠١٢، ص ٧٤. وللمزيد انظر: حسن تركي، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق : دراسة في الديمقراطية التوافقية ، مجلة ديالى، العدد ٥٨، ٢٠١٣. وكذلك انظر: سراب جبار خورشيد، منظمات المجتمع المدني في العراق واثرها في التحول الديمقراطي، مجلة العلوم الانسانية والحضارة، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٢١.

[٢].غيلبر مواودونيل، فليب س سميثر، الانتقالات من الحكم السلطوي –استنتاجات اولية حول الديمقراطيات غير المؤكدة، معهد الدراسات الاستراتيجية بغداد، ٢٠٠٧، ص ٢٢.

[٣]. مجموعة باحثين، لماذا انتقال الاخرون الى الديمقراطية وتأخر العرب– دراسة مقارنة لدول عربية مع دول اخرى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص ١٦٠.

[٤]. ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ترجمة: حسين زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٦، ص ص ١٣–٤٧.

[٥]. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق– الموروث التاريخي والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٦، ص ١٣٧.

ان النظام السياسي الذي يشهد تحولا ديمقراطيا يمر بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحول الديمقراطي وهذه المرحلة توصف بالمدة الزمنية اللازمة اللانتقال من النظام السلطوي المستبد الى النظام الديمقراطي، وهذا يأتي عن طريق تطبيق عدة خطوات او تبني عدة سياسات تؤكد هذا التحول [١]، ومن اهمها : احترام الدستور او سيادة القانون ، وحرية الرأي والتعبير ، وحرية الصحافة والاعلام او التعددية السياسية والحزبية، واستقلال القضاء او احترام حقوق الانسان[٢].

المطلب الثاني / اشكالية عملية التحول الديمقراطي

ان اشكاليات اي عملية تحول ديمقراطي بصورة عامة تحدد بالنقاط الاتية[٣]:

١. الافتقار للثقافة الديمقراطية داخل اليات التحول الديمقراطي مثل الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني فتكون اليات تسيطر عليها البنى التقليدية وتعبر عن مصالح تلك البنى بدلاً من ان تكون معبراً عن مصالح المجتمع.
٢. غياب او ضعف البناء المؤسسي الحديث في الدولة والمجتمع ، وان غيابها او ضعفها يشير الى فشل التحديث السياسي وبالتالي يشكل معوقا في مسيرة التحول الديمقراطي.
٣. ضعف النمو الاقتصادي وزيادة بنية العاطلين عن العمل وعدم وجود عدالة في توزيع ثروات الدولة والفساد الاقتصادي وبالتالي تبعية افراد المجتمع للسلطة السياسية.

اما في العراق تحديداً، فان معوقات التحول نحو الديمقراطية تتحدد بالاتي:

اولا: الجانب السياسي في العملية السياسية:

بداية نعرف العملية السياسية بانها الانشطة التي تعبر عن سعي الافراد داخل جماعاتهم من اجل الحصول على القوة والتي تعبر عن ممارساتهم الفعلية لها من اجل تحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح جماعاتهم[٤].

وفي هذا المجال قد لايكون الاعتقاد صحيحاً حين ينظر الى الدعوة الامريكية لتغيير النظام السياسي السابق في العراق واحداث اصلاحات هو جاء بناء على الرغبة الامريكية لتحرير العراق من نظام شمولي ديكتاتوري تسلطي واحلال نظام

[١]. مبارك مبارك احمد عبد الله، التغيير في القيادة السياسية الديمقراطية في النظم السياسية العربية في التسعينيات، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٧.

[٢]. جاسم العبودي ، الفدرالية خيارا وتحليلا وعلاقة بين الاتحاد والولاية، مجلة العراق الفدرالي، مركز السلام والتنمية للدراسات والابحاث، بغداد ، العدد١، ٢٠٠٥، ص١٣.

[٣]. شمال احمد ابراهيم، الثقافات السياسية الفرعية ودورها في عملية التحول الديمقراطي الثقافة الكردية في العراق (نموذجا)، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد (٣٥-٣٦)، ٢٠١٤، ص ٤١١.

[٤]. سهام فوزي، التحول الديمقراطي في المجتمعات الاثنية دراسة مقارنة(العراق وجنوب افريقيا)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٩، ص ٤٧.

ديمقراطي تعددي وتخليصها من اسلحة الدمار الشامل ومن الارهاب على انها دعوة هادفة يراد بها احداث تغييرات ذات ابعاد تنموية متعددة فهذه الدعوة وان صلحت من الناحية النظرية فليس هناك دليلا على صلاحها من الناحية التطبيقية[١]:

ومن خلال الخسائر التي تكبدتها القوات الامريكية في العراق يمكن ان نقدر ان مبادئ ارساء الحرية والديمقراطية ليست هي الهدف النهائي للمشروع الكوني الامريكي ، بل الصحيح هو ان الدور السياسي لهذا المشروع يتخطى حدود العراق والنظام الاقليمي الشرق اوسطي ليصب في جوهر العولمة وتجلياتها الامريكية[٢]، ومن هنا يمكن ان نؤشر ان البعد السياسي لعملية الاصلاح الامريكية المزعومة لايمكن النظر اليها بمصداقية واطمئنان وانها تنطلق من خلفية الاقرار بضرورة التعايش بين التراث والمعاصرة تعايشا ايجابيا[٣].

ان الرؤية الصائبة لجانب البعد السياسي الموافق للتحول الديمقراطي لابد وان يلامس جوهر الظاهرة الدينية السياسية باعتبارها التراث الفكري والتربوي المتجدد للمسلمين وان يرسم خطوطا واضحة من التلاقي وان يمازج تمازجا موضوعيا بين متطلبات العصرية ومتطلبات العقيدة الدينية الاسلامية باعتبارها المعين الروحي القادر على توجية الارادة الوطنية بشكل كامل بما يتلائم وطبيعة التغييرات الديمقراطية الواجب اجراءها[٤].

ثانيا: الجانب التنموي في العملية السياسية

ان توسيع الخيارات الانسانية يكون مرتبطا محوريا بموضوعين مترابطين وهما القدرات والفرصة المتاحة ومن هنا يمكن الربط بين الديمقراطية والتنمية كما يراها برنامج الامم المتحدة الانمائي والذي تضمن تسعة معايير وهي المشاركة وحكم القانون ، والشفافية وحسن الاستجابة ، والتوافق ، والمساواة وخاصة في تكافؤ الفرص ، والفعالية ، والمحاسبية ، والرؤية الاستراتيجية[٥].

واذا ماتم تسليط الضؤ على اية مفردة من المفردات الواردة في هذا البرنامج لوجدنا ان حجم المشاركة الجماهيرية في التنمية يعكس تراجعا واضحا لاسيما بعد انتشار ظاهرة البطالة وتفاقمها بعد حل العديد من الوزارات ، اذ بلغت حسب التقديرات من (١,٥%) عام ٢٠٠٣ الى (٦,٤%) في شباط ٢٠٠٤[٦].

واذا انتقلنا الى مبدأ حكم القانون لوجدنا ان هيمنة قوى الاحتلال على معظم المفاصل الحيوية في الدولة ابعد مبدا سلطة القانون وواجد فراغا قانونيا واضحا ، وفقدان سلطة القانون مهدت الطريق لفقدان عنصر المحاسبة الذي يعد من العناصر

[١]. حسين حافظ وهيب، معوقات التحول نحو الديمقراطية في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز دراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٢٧، ص ٧٤.

[٢]. المصدر نفسه، ص٧٥.

[٣]. حسين حافظ وهيب، المزازجه بين التراث والمعاصرة في مشروع اصلاح النظم السياسية العربية، مجلة المواطن، العدد ١٤، السنة الاولى، ٢٠٠٥، ص٩.

[٤]. هادي العلوي ، المرئي واللامرئي(العراق وثقافة الجثث المعلقة)، مطبعة المدى ، بغداد، ٢٠٠٢، ص ص ٥٧-٥٨.

[٥]. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣٠٩، تشرين الثاني ٢٠٠٤، ص ص ٤٢-٤٣.

[٦]. حسن كريم ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣.

الاساسية في البرنامج الانمائي وغياب مبدأ الشفافية الذي ادى الى اختلاس الاموال العامة من اوسع ابوابها ، فهذا الجانب ادى الى هدر ثروات البلاد في تلك المدة دون رقيب قانوني ودون ادنى محاسبة[١].

ثالثا: الجانب الاجتماعي في العملية السياسية

إن المجتمع العراقي متعدد القوميات والأديان والمذاهب بدرجة واضحة، إلا أن تلك العددية لم تكن سبباً في الغاء الهوية الوطنية العراقية ولم تكن سبيلاً للتفكير في إنفصال أو قد يكون أحد أسباب تشكيل إقليم كوردستان؛ لأن قدرة النظام الديمقراطي على خلق موائمة اجتماعية تحقق قدراً معقولاً من الأنصهار الاجتماعي، لذا فإن القائمين على إدارة الدولة في العراق كانوا من أكثر الناس إدراكاً لحقوق الكرد في الإشارة إلى أن العراق بلداً فدرالياً وتعددياً كسابقة دستورية يمكن أن تؤسس لوضع مستقبلي يؤمن للكرد الكثير من طموحاتهم السياسية[٢].

إن البعد الاجتماعي يجب أن يراعي جميع أطياف المجتمع وأن يؤمن لكل الطوائف والأديان الحرية التي تجعلهم يعيشون بحرية وكرامة وهذا يتجلى من خلال صهر الخلافات داخل البلاد والوقوف على خط واحد بين جميع القوميات والطوائف والأديان دون تفرقة[٣].

المطلب الثالث/ أبعاد التحول الديمقراطي

إن الحروب والصراعات غالباً ما تؤثر في أي عملية تحول ديمقراطي داخل البلدان فتؤثر فيها، وفي حالة العراق برز بعدان أساسيان أثرا في عملية التحول بعد عام ٢٠٠٣ وهما بعدان داخليان، البعد السياسي والبعد الأمني.

أولاً: الابعاد السياسية.

إن عدم وجود خطة محكمة لإدارة العراق بعد سقوط النظام السابق والتسرع في تشكيل مؤسسات إدارته المختلفة، ساعد على إنتشار الفوضى والاعمال المسلحة بالتزامن مع سياسات الاحتلال القائمة على التمييز والتقسيم الطائفي والعرقي والتي تجلت مظاهرها علنياً ودستورياً، إذ كانت المشاركة في العملية السياسية قد أدت إلى تحقيق مجموعة من المكاسب السياسية والدستورية بالنسبة للقوى السياسية الرئيسة، وإنقسام القوى الأخرى ما بين من يريد المشاركة لأجل صنع القرار وبين من يرفض الاحتلال وكامل العملية السياسية مما يؤثر على مسار العملية السياسية[٤].

[١]. حميد حمد السعدون، التنمية السياسية ، مكتبة الغفران، بغداد ، ٢٠٠٥، ص ٥٤.

[٢] سوسن العساف، مشكلة البطالة وتداعيات الحرب الامريكية على المجتمع العراقي، مجلة دراسات عراقية، العدد (١)، السنة الأولى، شباط، ٢٠٠٥، ص٩٠.

[٣] حسين حافظ، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.

[٤] نبيل كريش، دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج الخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٧، ص١٨٩.

ويواجه النظام السياسي في العراق تحديات كبيرة في الجانب السياسي يتمثل في الانقسامات العرقية والمذهبية وهذه عوامل خطيرة تؤدي إلى تجذر الهويات الجزئية في المستقبل وصعوبة تجاوزها[١].

ثانياً: الابعاد الأمنية.

في الجانب الأمني وتحديداً بعد سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣ تفشت ظاهرة الإرهاب في العراق ويمكن تضييق أسباب ظهورها إلى مجموعتين: منها الأسباب الداخلية للأرهاب، والمجموعة الثانية الدوافع الدولية في تنامي هذه الظاهرة داخل البلاد، ويعد هذا الجانب من أبرز معوقات التحول الديمقراطي[٢]، كان هناك عمل مستمر من تخطي هذه الظاهرة والبدء بمرحلة جديدة بعيدة عن هذا التحدي من خلال إيجاد تشريعات خاصة تنظم العمل الاستخباراتي والتحري عن المعلومات الدقيقة التي من شأنها أن تؤثر على إيجاد طريقة مناسبة للتعامل والتعاطي مع هذه الظاهرة[٣].

المطلب الرابع: إقليم كردستان (إنموذج عن الديمقراطية والتحول الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣).

بما أن الديمقراطية توفر ضمانات قانونية تمنع نشوء سلطة مركزية قد تجنح نحو الدكتاتورية، فإن الفيدرالية غالباً ما ترتبط به، ودائماً ما كانت هناك مطالبات من قبل الكورد في حق تقرير مصيرهم بعد تنامي الإدراك بضرورة الاعتراف بالتعدد والتنوع في المجتمع العراقي، في إطار ديمقراطي يضمن لهم تقرير المصير من دون الإنفصال (الفدرالية) ومنح الأقليات القومية والدينية حقوقها الثقافية[٤]، وإن الحصول على الهوية الثقافية هو مصدر قوة وليس مصدر ضعف فمحركة التأسيس لدولة متعددة الثقافات هي محركة دستورية[٥].

في حالة الكورد فإنه من المذهل أن نجد حضور حس مشترك بالهوية وسط القبائل المتنوعة (موضوعياً) في خصائصها الثقافية، وهذا الحس المشترك بالهوية سبق بوقت طويل عصر إنبثاق القوميات[٦]، وهنا تؤخذ اللغة على إنها أوضح رمز للأمة، إذ تتجسد فيها مواقف وقيم وأشكال للتعبير متميزة وتنتج إحساساً بالألفة والإنتماء[٧]، ولم يكن الدين بمعزل عن إنتاج

---

[١] سهيلة عبد الانيس، في معوقات التحول الديمقراطي في العراق (دراسة في المعوقات الداخلية)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٧)، ٢٠٠٧، ص١٢٤-١٢٦.

[٢] ديناجوا، الإرهاب في العراق (دراسة في الأسباب الحقيقية: دراسة تحليلية لاسباب الإرهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسية)، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٣)، ٢٠١١، ص١٣٠-١٣٢.

[٣] دينا جواد مطلك، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤.

[٤] ناصر زين العابدين، الفدرالية والتحول الديمقراطي في العراق (إقليم كردستان إنموذجاً)، مجلة آداب الفراهيدي، بغداد، العدد (٢٨)، كانون الثاني، ٢٠١٧، ص٢٢٧.

[٥] فرانيشسكابيندا وأندروأليس وآخرون، التحول نحو الديمقراطية-الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٥، ص١٨.

[٦] مارتن فان بروينسن، الكورد وبناء الامة، ترجمة: فالح عبد الجبار، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، بيروت، ط١، ٢٠٠٦، ص١٣.

[٧] أندرو هيود، مدخل إلى الايدلوجيات السياسية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠٢١، ص٢٨٤.

الأمة الكردية، إذ يمكن القول إن الدين هو المكون المركزي الآخر للثقافة الكردية[١]، وهناك مبررات عدة دعت لإقامة إقليم كردستان نوجزها بالآتي:

أولاً: المبرر السياسي.

إن مقاييس الرؤية السياسية التي تقوم على إدراك الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية لها ضرورة وقيمة للدولة الشرعية والنظام الديمقراطي الاجتماعي والمجتمع المدني فهي التنسيق العقلاني للإدارة الذاتية للمجتمع، فالفيدرالية هي النظام السياسي والاجتماعي فلا يقتصر على مصالح الكرد أو غيرها من القوميات بل إنه بحاجة إلى نظام ديمقراطي فيدرالي يقر بحقوق الجميع ومساواتهم المطلقة أمام القانون على أساس مبدأ المواطنة وحقوق الإنسان[٢].

إن القوى السياسية والاجتماعية العراقية التي تعرضت للاضطهاد السياسي تتخوف من عودة الديكتاتورية، لذا فإن هاجساً يحركهم نحو إضعاف المركز ودفع السلطة للأطراف، ولما كان الكورد قد عانوا من سياسات النظام السياسي السابق، فلم يكفروا بالعودة إلى الوضع السابق، بل أصروا على تطبيق مطلبهم في النظام الفيدرالي دستورياً[٣].

ثانياً: المبرر الاجتماعي والثقافي.

أ- المبرر الاجتماعي: أن تراكم الاستبداد السياسي طيلة العقود الماضية خلق فجوة وقطيعة بين السلطة والشعب، فما أن حدث تغيير عام ٢٠٠٣ حتى طفت على السطح أغلب الحساسيات القومية والمذهبية وغيرها، لذا فإن اللجوء للفدرالية يعني منع الحروب الأهلية[٤].

ب- المبرر الثقافي: عندما تذعن ثقافة لأخرى فإن آفاق الحرية والإبداع تتقلص وتصل إلى حدودها الدنيا لانها تصبح ثقافة مطابقة أو خضوعية، وقدر تعلق الامر بالعراق فإن التعدد والتنوع الثقافي كان ولا يزال ماثلاً بحضوره القوي والفاعل وهو تنوع أصيل لم ينشأ عن الهجرة أو ما شابه، وإنما هو موجود تاريخياً وتبلور عبر مدد زمنية قديمة[٥].

ثالثاً: المبرر الاقتصادي.

إن النظام السياسي السابق قبل عام ٢٠٠٣ أثقل كاهل الاقتصاد العراقي بأعباء كبيرة ووصوله إلى إقتصاد مفكك واضعاف ميزانية الدولة، لذا فإن الفدرالية تتيح جانب أقتصادي أوسع، وحتى لا يعود الاقتصاد حكراً على الحكومة المركزية،

---

[١] قيس ناصر راهي، النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣- حول الدولة والهوية، في الحركات الاجتماعية في الوطن العربي (دراسة في متغيرات الاستقرار والاستقرار للأنظمة السياسية (مؤلف جماعي)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط١، ٢٠١٣، ص٢٥٢.

[٢] ناصر زين الدين، مصدر سابق، ص

[٣] عبد العظيم جبر حافظ، الفدرالية في العراق- المعوقات، الممكنات، إطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤، ص٢٠٥.

[٤] محمد سعيد الامجد، المجتمع العراقي والدولة الحديثة (عوامل الانقسام والوحدة)، مجلة المنهج، بغداد، العدد (٤)، السنة (٢)، ٢٠٠٨، ص٢٩.

[٥] صموئيل منتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساقي، أيلول ٢٠٠٥، ص١٣.

فأقليم كوردستان يعتمد على إستيراد المنتجات الزراعية والحيوانية من محافظات العراق الأخرى، والسياحة بين الطرفين، لذا فإن من الضروري الإبقاء على هذه العملية المتبادلة[١].

المبحث الثاني

الأدوار الإقليمية وأثرها على عملية التحول الديمقراطي

تتعدد الأدوار الإقليمية المؤثرة على عملية التحول الديمقراطي التي حدثت في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وسنوجزها بإتجاهات وأدوار ثلاث وهي الدور التركي والإيراني والدور الخليجي العربي.

المطلب الأول: الدور التركي

إن موقع العراق الجغرافي وثرواته الطبيعية منحه مكانة دولية وأقليمية ونتيجة لأحداث التغيير في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وضعف أجهزة الدولة العراقية والفراغ الأمني، أتاح لتركيا أن تلعب دوراً محورياً في الداخل العراقي، إذ تفتقر تركيا لمقومات الاقتصاد ومنها النفط والغاز، وقد وجدت ضالتها في العراق وبدأت بالتوجه بقوة في إدارة المرحلة المقبلة من تاريخ العلاقات مع العراق الجديد لاسيما في المناطق المتاخمة لحدودها والقريبة منها من حيث منح الأقلية التركمانية مكانة متميزة وجعلها أداة ضغط على العراق لتحقيق مصالحها[٢].

يمكن إجمال المصالح التركية في عاملين أساسيين هما[٣]:

١- منع أي مجموعة كردية تركية مثل حزب العمال الكوردستاني من إيجاد ملاذ آمن في مثال العراق.
٢- وهذا هو الأهم، ويتمثل في خفض التأثير على كورد تركيا والذي يمكن أن ينجم عن النشاطات السياسية للكورد العراقيين، وهذا العامل يتطلب أحتواء الطموحات السياسية للكورد في العراق وهي إنشاء كيان يتمتع بإستقلالية في شمال البلاد وتكون مدينة كركوك الغنية بالنفط ضمن حدوده وسيطرته.

أن الأولوية التركية تتمثل في دعم حكومة المركز لمنع الاستقلال والانفصال للكورد بأي طريقة كانت وأن تكون الحكومة المركزية ذات أولوية مطلقة على كامل حدود الدولة، لأن ما يهمهم أيضاً هو أمن خطي الانابيب اللذين يحملان النفط من حقول شمال العراق إلى محطات الضخ التركية في ميناء جيهان على البحر المتوسط، وهذا ما أعلنته انقرة في مناسبات متفرقة ما تعتبره (خطوطها الحمراء) في العراق والتي لها علاقة بالتسوية النهائية لوضع شمال العراق أكثر بكثير من أي شيء،

[١] إيليا سومين، السلم عبر الفدرالية يحد من الصراع الديني والاثني، مجلة أوراق عراقية، العدد (٤)، أيلول ٢٠٠٥، ص١٣.
[٢] رشا ظافر محي الدين، مصدر سبق ذكره، ص٤٤-٤٥.
[٣] فاروق حجي مصطفى، الكورد والحرب الامريكية، جملة شؤون الأوسط، العدد (١١١)، صيف ٢٠٠٣، ص٢٠٣-٢٠٦.

وكذلك معارضتها أي تسوية فيدرالية كردية في العراق ومنع إقامة دولة كوردية مستقلة وإدماج مدينة كركوك فيها –والتي تعدّها أنقرة تركمانية[١].

إن طبيعة العلاقة بين الكورد وتركيا تتأرجح ما بين مطلب رفض التدخل التركي، وتفهم للقلق والمخاوف التركية، مما يجعلهم وكما قال رئيس إقليم كوردستان العراق (مسعود البارزاني) (نحن على إستعداد للاتفاق وإعطاء الضمانات اللازمة لحماية أمن وسيادة تركيا واحترام مصالحها)، وهذا ما أكده الرئيس العراقي الراحل (جلال الطالباني) عن مستقبل التدخل التركي في العراق ومسألة كركوك بقوله (إذا تدخلت تركيا في المستقبل فبإمكان الحكومة العراقية المقبلة أن تقول لها إن كركوك مدينة عراقية)[٢].

إن الوضع في المستقبل متوقف على القبول التركي بترتيبات فيدرالية للكورد، ووضع إجراءات بناء الثقة المتبادلة بين الطرفين، كموقف التحريض المتبادل، وتخفيف حدة التوتر في كركوك، وإيجاد حل لمشكلة حزب العمال الكوردستاني، وتشجيع تركيا على لعب دور أساسي في حل المشاكل العالقة، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية وتقوية العلاقات بين القيادات التركية والكردية[٣].

هناك مشاكل أخرى تهم الجانب التركي وتعدها عقبة في طريق علاقاتها مع الجانب العراقي وأهمها المياه، كون هذه المشكلة سياسية قبل أن تكون تقنية، كون الحكومة التركية تريد إستعمال المياه كسلاح وورقة ضغط لتحقيق مآرب سياسية، مما دعاها لتخفيض مناسيب المياه الواصلة للعراق، مما أدى إلى خفض المساحات المزروعة داخل البلاد[٤].

المطلب الثاني: الدور الإيراني

تثير بعض الدراسات أن الموقف الإيراني من الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣ بإنه موقف حياد إيجابي ينطلق من أهمية حرصها على الامن القومي والمصالح الوطنية، على أساس إنها لم تكن ترغب في مواجهة القوات الامريكية وعرقلة عملياتها العسكرية بالتزامن مع استمرارية دعوتها لعدم حصول الحرب وإدانتها وعدم تقديم التسهيلات اللازمة لذلك تحسباً لخطورة الأوضاع الجديدة التي قد تتركها لاسيما وإنها جاءت في ظل السعي الأمريكي في تحقيق الأهداف بتغيير الأنظمة ونقل الديمقراطية إلى البلدان العربية، وذلك للعديد من الأسباب ومنها[٥]:

١- عدم الرغبة في توفير الحجج والذرائع لتحقيق المواجهة المباشرة مع الولايات المتحدة الامريكية أو فرض عقوبات أخرى عليها لتماشي ضعف قدراتها النووية و---- دور وطموح نفوذها الإقليمي.

[١] رشا ظافر محي الدين، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.

[٢] فاروق حجي مصطفى، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٦.

[٣] نبيل كريش، مصدر سبق ذكره، ص

[٤] جواد بشارة، عقدة المياه التركية العراقية بين السيادة والقانون الدولي، مجلة النهج، العدد (٥٨)، السنة ١٦، ربيع عام ٢٠٠٠، ص١٨١.

[٥] رشا ظافر، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

٢- الخوف على أمنها القومي من انتشار حالات الفوضى وعدم الاستقرار والهيمنة على النفط وتشكل حكومة مناوئة لها.

إن الدور الإيراني فرض نفسه على الساحة العراقية منذ بداية التغيير بعد عام ٢٠٠٣، حتى أصبح من غير الممكن الحديث عن التطورات السياسية والأمنية في هذا البلد، دون ذكر التأثير الإيراني فيها سواء بالسلب أو الإيجاب، كما عملت على تحقيق إيجاد حكومة عراقية مستقرة بأغلبية شيعية، وتكون ذات طابع ديني، وليس بالضرورة أن تكون قائمة على أساس ولاية الفقيه السائدة في إيران، ولكن على الأقل أن لا تناصب إيران العداء[١].

إن إيران أول حكومة اعترفت بمجلس الحكم العراقي المؤقت وأعلنت تأييدها للحكومة ودعمها للدستور وإجراء الانتخابات وقدمت الدعم اللازم للقوى الشيعية المشاركة فيها وتحديداً في المرحلة التي وصل فيها بعض القادة السياسيين الموالين لإيران إلى السلطة، وتحولت سياسة إيران من الحياد والإيجابي إلى طرح سياسة إقتسام المكاسب مع الولايات المتحدة الامريكية خلال تلك المرحلة[٢].

كما عمدت إيران ما بعد عام ٢٠٠٣ إلى التوغل داخل المجتمع العراقي كهدف يجعل تدخلها في شؤونه السياسية أمراً تلقائياً من دون أن تواجه تهمة التدخل في شؤون بلد ذي سيادة، ثم بعد ذلك أتت تتذرع بإن كل ما تفعله في العراق هو بطلب من حكومته لتتمكن عبر هذه السياسة من جعل العراق بحكوماته المتعاقبة منصاعاً لتوجهاتها، إذ كانت أولى خطوات الدور السياسي الإيراني يكمن في دعمها للتجربة الديمقراطية التي أتت بها الولايات المتحدة الامريكية على المشهد السياسي في العراق، لكون النظام الإيراني أدرك أن هذه التجربة لا تزال غير ناضجة وتمهيد لمواليه للوصول إلى سدة الحكم[٣]، وبات التحالف الشيعي الكتلة الأكبر منذ أول انتخابات جرت في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وكان لتشكيل حكومة (نوري المالكي) عام ٢٠١٠ بمثابة مرحلة بارزة في جهود إيران لتوحيد حلفائها السياسيين الشيعة في العراق[٤].

تملك إيران روابط وعلاقات بالحكومة العراقية والحركات والأحزاب السياسية الفاعلة في العملية السياسية ومراكز صنع القرار، الأمر الذي يسهل لها التأثير في الاحداث والتطورات الجارية والسياسات المتخذة في العراق، وسياسياً تعمل إيران على إستمرار خلخلة الأوضاع السياسية في العراق بما يجعل الحكومات العراقية ضعيفة، وإيجاد نخب سياسية تدين بالولاء والطاعة لإيران، فبقدر ضعف وحاجة الحكومات العراقية لإيران بقدر ما ستحقق إيران مصالحها، يضاف إلى ذلك بروز الدور الإيراني في القرار العراقي عبر تقديم الاستشارات للسياسيين وصناع القرار العراقيين حول العديد من القضايا والمشكلات العراقية السياسية والاقتصادية، وهو ما يظهر جلياً في التطورات الداخلية العراقية، وموقف العراق من القضايا الخارجية[٥].

---

[١] نبيل كريش، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٨.

[٢] معمر فيصل خوري، التغلغل الإيراني في العراق، الدوافع والاشكال وأدوات التأثير، بحث منشور، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦، عبر الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/27905

[٣] نبيل كريش، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٩.

[٤] محمد فيصل خوري، مصدر سبق ذكره.

[٥] رشا ظافر، مصدر سبق ذكره، ص٤٨.

ما تقدم أعلاه لا يعني إنكار التوافق الإيراني الأمريكي في مسائل عدة أهمها: عدم عودة العراق كدولة عربية قوية والسعي إلى بناء عراق ضعيف وتابع يضمن للولايات المتحدة الامريكية مصالحها الاستراتيجية في المنطقة وعلى رأسها النفط، ويعطي لإيران الفرصة في إيجاد نظام ضعيف وتابع يفتقر للشرعية وفي حاجة مستمرة إلى المساعدات الخارجية[١].

المطلب الثالث: الدور العربي- الخليجي

إن الموقف العربي-الخليجي مما حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣ يقوم على حسابات ترتبط بالاهداف الامريكية ومصالحها أكثر من أهداف ومصالح الأمة العربية ونظامها العربي، إذ أن الخوف من التوجهات الامريكية الرامية إلى تغيير المنطقة وربطها بمصالحها الاقتصادية والاستراتيجية بناءاً على الفكرة القائلة (بإن التغيير سيبدأ من العراق ثم يتم تعميمه على باقي انحاء المنطقة)، ومن ثم أصبح التغيير في المنطقة محكوم بمجموعة عوامل منها[٢]:

١- المزيد من التقاعس في دعم المشروع الأمريكي لإفشال سياسة تغيير الحكومات بالقوة للحفاظ على أنظمة الحكم، وصد محاولات نشر قيم الدولة ومفاهيم السوق والثقافة الغربية.

٢- عدم تأييد العملية السياسية الجارية في العراق لاسباب تتعلق بالخوف من إنتشار الدور الإيراني، وإمتداد نفوذه ومسائل ولاء الشيعة وظلم السنة وتردي الأوضاع الأمنية.

٣- عدم القدرة على المواجهة بسبب ضعف الأنظمة ولاسيما الخليجية بإتفاقيات ثنائية دفاعية- تعاونية مع الولايات المتحدة الامريكية، وقلقها من التوسع الإيراني الإقليمي وقوته العسكرية، فالمملكة العربية السعودية وعلى سبيل المثال لا تريد أن ترى على حدودها (عراقياً شيعياً)، وإيران نووية، ودولاً خليجية-جزرية لا ترى في الروابط التاريخية معها مبرراً للتنسيق والتوحد.

إن ما يميز الوضع الإقليمي العربي المحيط بالعراق هو غياب لإي استراتيجية هجومية (معلنة) ضد الولايات المتحدة الامريكية والدفاع عن العراق بعدّه أحد دول المنطقة[٣]، وكذلك كان جلياً عدم وضوح الدور العربي الإيجابي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، بل على العكس كان هناك دور سلبي من دول عربية أرسلت إرهابيين إلى داخل البلاد وزعزعت الأمن الداخلي العربي بحجة مقاومة الاحتلال الامريكي[٤].

---

[١] جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي (دراسة في العلاقات السياسية العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥، ص١٤٢.

[٢] احمد يوسف أحمد، النتائج والتداعيات على الوطن العربي، في احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٣٢٥-٣٣٨.

[٣] فتحي العفيفي، الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيواستراتيجية، الخليج العربي في العام ٢٠٠٦، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٣٣)، نوفمبر ٢٠٠٦، ص١١٢-١١٤.

[٤] أشرف بيومي، العصر الجديد للامبريالية، وسائل المقاومة الشعبية عربياً ودولياً في إحتلال العراق وتداعياته عربياً ودولياً وإقليمياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٨١٩-٨٢٦.

من جانبه أنطلق العراق نحو محيطه العربي بنوع من الانفتاح على وفق مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وفي إطار سعي العراق إلى التقارب مع دول الخليج العربي دعا العراق إلى تشكيل شراكة استراتيجية معهم، مع توقيع الجانبين مذكرات تفاهم لتأسيس آلية للمشاورات السياسية بين الطرفين في القضايا المشتركة، فالعراق يتطلع إلى مزيد من التعاون إيماناً منه بأهمية عمقه العربي والإقليمي وجواره الإسلامي، ودعا الدول العربية إلى الانفتاح وتغليب لغة الحوار والتفاهم لتعزيز السلام في المنطقة والابتعاد عن النزاعات والحروب، ومن جانبها فإن دول الخليج رحبت بذلك الانفتاح من منطلقات عدة أبرزها[١]:

١- إن الانفتاح مع العراق يجنبها إمتداد تداعيات الاحتلال لدولها.
٢- تبلور توجه خليجي جديد بضرورة إحترام سيادة العراق.
٣- ضرورة تحقيق استقرار العراق.
٤- إدراك دول الخليج أن العراق الآن يلعب دوراً محورياً مؤثراً بعد عام ٢٠٠٣.

المطلب الرابع: رؤية مستقبلية للأدوار الإقليمية في العراق

من خلال ما تم التطرق إليه في المطالب الثلاث السابقة، لابد من توضيح مستقبل تلك الأدوار الإقليمية على العملية السياسية في العراق والتي بدورها ستنعكس على إقليم كردستان من خلال الآتي:

أولاً: تركيا.

يتمحور مستقبل الدور التركي في العراق من خلال الملفات الآتية[٢]:

أ- الملف الأمني: ويتضمن مكافحة التنظيمات الإرهابية من خلال التشديد على ضرورة تطبيق الجانب العراقي للاتفاقيات السارية بفعالية مع الاعتراف بوجود التوصل إلى إتفاقات جديدة في مجال التعاون العسكري والأمني والصناعات الدفاعية.
ب- أمن الطاقة: ويتضمن تفعيل خط النفط الأساسي (كركوك-جيهان) بعد أن توقف بشكل مفاجئ وبشكل كلي مع منتصف عام ٢٠١٤.
ت- أمن المياه: أرسل الجانب التركي (فيسل أراوغلو) كمبعوث رئاسي خاص للعراق لحل مشكلة المياه العالقة منذ زمن، وتوالت الزيارات اللاحقة بهذا الجانب.
ث- التجارة والاستثمار: تتضمن السعي إلى مضاعفة حجم التبادل التجاري بين الجانبين إلى (٢٠) مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٥، ورغبة الاتراك بفتح معبر آخر إلى جانب المعبر القائم عبر إقليم كردستان.

[١] شيماء معروف فرحان، العلاقات العراقية الخليجية بعد العام ٢٠٠٣ الواقع وآفاق المستقبل، مجلة المعهد، معهد المعلمين للدراسات العليا، الكوفة، العدد (١٠)، ٢٠٢٢، ص٢١٩.

[٢] علي حسن باكير، تركيا في العراق: الثابت والمتحول في الدور والنفوذ، مركز الجزيرة للدراسات نشر بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٨، عبر الرابط: http://sudies.aljazeera.net/

ثانياً: إيران.

إن دراسة الاحتمالات المستقبلية للدور الإيراني في العراق تتمحور في[١]:

١- إفتراض نجاح المشروع السياسي الإيراني في العراق إنطلاقاً من الفرضية القائلة (إن التفرد الإيراني بالقرارات الأمنية والسياسية في مرحلة ما بعد (داعش) وغياب المنافس الإقليمي واحتواء المعارض الداخلي تزيد من فرص نجاحها في العراق، لاسيما إذا ما سعت إيران إلى تدعيم مؤشرات نجاحها في العراق).

٢- إفتراض اعتماد الوضع الراهن بدل من الهيمنة ويأتي هذا الافتراض من استمرار الأدوار الإيرانية في العراق على المستوى المتوسط وعلى نفس الشاكلة السياسية والاستراتيجية والأمنية، ووفقاً لهذا السيناريو ستستمر إيران في بسط نفوذها الإقليمي وفرض سيطرتها على القوى السياسية والدينية في العراق، بالاستناد إلى استراتيجية الشد أو الربط الاستراتيجي.

٣- إفتراض إعادة صياغة أنماط التفكير الإيراني في العراق إنطلاقاً من مبدأ أن إيران ستعيد النظر بإستراتيجيتها في العراق على المستوى البعيد.

٤- افتراض الهزيمة الاستراتيجية الإيرانية في العراق من خلال انسحابها من العراق على المدى المنظور وهذا الافتراض له أسبابه والتي نوجزها بالآتي:

أ- غياب الفاعلية الإيرانية في احتواء المشكلات السياسية (الشيعية الشيعية).

ب-تصاعد حدة التنافس الإقليمي للوجود الإيراني في العراق لاسيما (السعودية وتركيا).

ت-تصاعد حدة الخلافات بين القيادات الأمنية الإيرانية حول جدوى الوجود الإيراني في العراق.

ث-الضغوط الامريكية المتكررة من ضرورة كف إيران يدها عن العراق.

ثالثاً: الدول العربية والخليجية.

طرأ تحسن في العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد عام ٢٠٢٠ وتبلورت بإتجاه النمو في التعاون المشترك لمواجهة الإرهاب وتطور العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية وغيرها، ومحاولة إقامة التوازن العربي في العراق عن طريق خلق بيئة للتعاون العراقي الخليجي، فسعى العراق إلى إقامة ذلك التوازن مع المملكة العربية السعودية وقطر والتقارب معهما، وكان هذا انعكاس للمصالحة الخليجية بين السعودية وقطر والتي أتت بثمارها تجاه العراق، كما أن تلك المصالحة ليست سياسية فحسب بل إقتصادية وتجارية فالعراق بحاجة ماسة إلى مشروع الربط الكهربائي مع دول مجلس التعاون الخليجي[٢].

الخاتمة والاستنتاجات

[١] فراس الياس، مستقبل الدور السياسي الإيراني في العراق بين النجاح والاخفاق، مجلة رؤية تركية، العدد (٤)، السنة الثامنة، نوفمبر ٢٠١٩، ص٩٨-١٠١.

[٢] مفيد الزيدي، المصالحة الخليجية وأثرها على مستقبل العلاقات العراقية الخليجية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢، ص٤-٩.

إن عملية التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لم تأت برغبة داخلية وإنما بفعل إرادة قوى خارجية وقوى عراقية معارضة في الخارج، فكان بفعل الاحتلال الأمريكي هذي أضاف صيغة الشرعية على ذلك من خلال العودة إلى الأمم المتحدة لإصدار قرار يؤطر ذلك الامر، فجاء طلب الأمم المتحدة بوجوب التعاون الأمريكي مع السلطة المؤقتة داخل البلاد.

لذلك فإن عملية التحول الديمقراطي رافقتها الكثير من المعوقات التي خلقت ثغرة كبيرة في عملية تطبيق ذلك التحول، فبرزت أدواراً أقليمية أثرت بشكل واضح على الوضع السياسي داخل البلاد وأنتقلت آثاره إلى إقليم كردستان وتحديداً ما بعد عام ٢٠٠٣ وصعوداً، لذا نستنتج من ما سبق الآتي:

الاستنتاجات:

١- إن عملية التحول الديمقراطي تحتاج إلى إعادة صياغة الكثير من أشكالها لتنسجم مع الوضع الحالي.
٢- كان هناك تأثيرات أقليمية كبيرة أفاقت من أعاقت من أستقرار البلاد.
٣- إن الدور التركي في البلاد لم يقتصر على المشاكل السياسية والاقتصادية بل تعداها إلى موضوع تجاوز الحدود العراقية وتهديد مباشر لإقليم كردستان.
٤- إيران بدورها كانت داعمة للقوى الشيعية ذات الأغلبية داخل الحكومة ومن خلال ذلك تجد لها موطيء قدم داخل البلاد.
٥- أما الوضع العربي الخليجي فلم يختلف عن سابقيه فلم تكن لديه نية صادقة وحقيقية من أجل مد يد العون لجاره العراق إلا في السنوات الثلاث الأخيرة وهذه كذلك تعد خجولة لم تصل للمستوى المنشود.

التوصيات :-

١- تكثيف الجهود المحلية من أجل جمع الصفوف ووحدة الكلمة من أجل عراق موحد.

٢ - يجب الابتعاد عن المؤثرات الاقليمية الساعية الى شق الصف الوطني .

٣- ان دول كأيران وتركيا وبعض الدول العربية المجاورة للعراق شغلها الاساس تحقيق مصالحها ، لذا تسعى وبكل السبل من أجل زعزعة الأمن الداخلي للبلد ، لذا يتوجب على صناع القرار داخل البلد من أن يضعوا حد لهذه التدخلات .

قائمة المصادر

١. احمد شحاذه محمد، طبيعة النظام السياسي في العراق واشكالية الاستقرار السياسي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة بحوث الشرق الاوسط ، سنة ٤٧، العدد ٦٥، ٢٠٢١.
٢. احمد يوسف أحمد، النتائج والتداعيات على الوطن العربي، في احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
٣. ارنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد ترجمة: حسين زينة، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٦.

٤. أشرف بيومي، العصر الجديد للامبريالية، وسائل المقاومة الشعبية عربياً ودولياً في إحتلال العراق وتداعياته عربياً ودولياً وإقليمياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤.
٥. أندرو هيود، مدخل إلى الايدلوجيات السياسية، ترجمة: محمد صفار، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١، ٢٠٢١.
٦. إيليا سومين، السلم عبر الفدرالية يحد من الصراع الديني والاثني، مجلة أوراق عراقية، العدد (٤)، أيلول ٢٠٠٥.
٧. ثناء فؤاد عبد الله ، اليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.
٨. جابر دخيل حمزة، اثر الانتخابات البرلمانية في اشكالية التحول الديمقراطي في العراق مابعد عام ٢٠٠٣(للفترة الزمنية من ٢٠٠٣ لغاية ٢٠٢١)، مجلة الباحث ، المجلد ٤١، العدد٣، ج١، تموز ٢٠٢٢.
٩. جاسم العبودي ، الفدرالية خيارا وتحليلا وعلاقة بين الاتحاد والولاية، مجلة العراق الفدرالي، مركز السلام والتنمية للدراسات والابحاث، بغداد ، العدد١، ٢٠٠٥.
١٠.جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي (دراسة في العلاقات السياسية العربية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٥.
١١.جواد بشارة، عقدة المياه التركية العراقية بين السيادة والقانون الدولي، مجلة النهج، العدد (٥٨)، السنة ١٦، ٢٠٠٠.
١٢.حسن تركي، اشكاليات التحول الديمقراطي في العراق : دراسة في الديمقراطية التوافقية ، مجلة ديالى، العدد ٥٨، ٢٠١٣.
١٣.حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ٣٠٩، تشرين الثاني ٢٠٠٤.
١٤.حسين حافظ وهيب، المزازجه بين التراث والمعاصرة في مشروع اصلاح النظم السياسية العربية، مجلة المواطن، العدد ١٤، السنة الاولى، ٢٠٠٥.
١٥.حسين حافظ وهيب، معوقات التحول نحو الديمقراطية في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز دراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٢٧.
١٦.حميد حمد السعدون، التنمية السياسية ، مكتبة الغفران، بغداد ، ٢٠٠٥.
١٧.خالد الناصر، ازمة الديمقراطية في الوطن العربي في كتاب الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.
١٨.ديناجوا، الإرهاب في العراق (دراسة في الأسباب الحقيقية: دراسة تحليلية لاسباب الإرهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسية)، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (٤٣)، ٢٠١١.
١٩.رشا ظافر محي الدين، ابعاد التحول الديمقراطي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد ٥٧، ٢٠١٩.
٢٠.سراب جبار خورشيد، منظمات المجتمع المدني في العراق واثرها في التحول الديمقراطي، مجلة العلوم الانسانية والحضارة، المجلد ٣، العدد ٢، ٢٠٢١.
٢١.سهام فوزي، التحول الديمقراطي في المجتمعات الاثنية دراسة مقارنة(العراق وجنوب افريقيا)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠١٩.

٢٢.سهيلة عبد الانيس، في معوقات التحول الديمقراطي في العراق (دراسة في المعوقات الداخلية)، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (٧)، ٢٠٠٧.

٢٣.سوسن العساف، مشكلة البطالة وتداعيات الحرب الامريكية على المجتمع العراقي، مجلة دراسات عراقية، العدد (١)، السنة الأولى، شباط، ٢٠٠٥.

٢٤.شمال احمد ابراهيم، الثقافات السياسية الفرعية ودورها في عملية التحول الديمقراطي الثقافة الكردية في العراق (نموذجا)، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد (٣٥-٣٦)، ٢٠١٤.

٢٥.شيماء معروف فرحان، العلاقات العراقية الخليجية بعد العام ٢٠٠٣ الواقع وآفاق المستقبل، مجلة المعهد، معهد المعلمين للدراسات العليا، الكوفة، العدد (١٠)، ٢٠٢٢.

٢٦.صموئيل منتنغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة: سمية فلو عبود، دار الساقي، أيلول ٢٠٠٥.

٢٧.عبد العظيم جبر حافظ، الفدرالية في العراق- المعوقات، الممكنات، إطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٤.

٢٨.عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق- الموروث التاريخي والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٦.

٢٩.علي حسن باكير، تركيا في العراق: الثابت والمتحول في الدور والنفوذ، مركز الجزيرة للدراسات نشر بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٨، عبر الرابط: http://sudies.aljazeera.net/

٣٠.غيلبر مواودونيل، فليب س سميثر، الانتقالات من الحكم السلطوي –استنتاجات اولية حول الديمقراطيات غير المؤكدة، معهد الدراسات الاستراتيجية بغداد، ٢٠٠٧.

٣١.فاروق حجي مصطفى، الكورد والحرب الامريكية، جملة شؤون الأوسط، العدد (١١١)، صيف ٢٠٠٣.

٣٢.فتحي العفيفي، الاستقطاب الإقليمي والتحولات الجيواستراتيجية، الخليج العربي في العام ٢٠٠٦، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٣٣)، نوفمبر ٢٠٠٦.

٣٣.فراس الياس، مستقبل الدور السياسي الإيراني في العراق بين النجاح والاخفاق، مجلة رؤية تركية، العدد (٤)، السنة الثامنة، نوفمبر ٢٠١٩.

٣٤.فرانيشسكابيندا وأندروأليس وآخرون، التحول نحو الديمقراطية-الخيارات الرئيسية في عملية التحول الديمقراطي في العراق، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، ٢٠٠٥.

٣٥.قيس ناصر راهي، النظام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣- حول الدولة والهوية، في الحركات الاجتماعية في الوطن العربي (دراسة في متغيرات الاستقرار والاستقرار للأنظمة السياسية (مؤلف جماعي)، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ط١، ٢٠١٣.

٣٦.مارتن فان بروينسن، الكورد وبناء الامة، ترجمة: فالح عبد الجبار، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، بيروت، ط١، ٢٠٠٦.

٣٧.مبارك مبارك احمد عبد الله، التغيير في القيادة السياسية الديمقراطية في النظم السياسية العربية في التسعينيات، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.

٣٨.مجموعة باحثين، لماذا انتقال الاخرون الى الديمقراطية وتأخر العرب– دراسة مقارنة لدول عربية مع دول اخرى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩.

٣٩.محمد سعيد الامجد، المجتمع العراقي والدولة الحديثة (عوامل الانقسام والوحدة)، مجلة المنهج، بغداد، العدد (٤)، السنة (٢)، ٢٠٠٨.

٤٠.محمد علي العوضي، العلوم السياسية ، دراسة في الاصول والنظريات والتطبيق، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤.

٤١.معمر فيصل خوري، التغلغل الإيراني في العراق، الدوافع والاشكال وأدوات التأثير، بحث منشور، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦، عبر الرابط: https://rawabetcenter.com/archives/27905

٤٢.مفيد الزيدي، المصالحة الخليجية وأثرها على مستقبل العلاقات العراقية الخليجية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط، ٢٠٢٢.

٤٣.ناصر زين العابدين، الفدرالية والتحول الديمقراطي في العراق (إقليم كردستان إنموذجاً)، مجلة آداب الفراهيدي، بغداد، العدد (٢٨)، كانون الثاني، ٢٠١٧.

٤٤. ناظم عبد الواحد جاسور، موسوعة علم السياسة، عمان، دار مجدلاوي، ٢٠٠٤.

٤٥.ناظم نواف، سيادة العراق الوطنية–الواقع وافاق المستقبل، المجلة السياسية الدولية،كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢١، ٢٠١٢.

٤٦.نبيل كريش، دوافع ومعيقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الحاج الخضر، باتنة، الجزائر، ٢٠٠٧.

٤٧.هادي العلوي ، المرئي واللامرئي(العراق وثقافة الجثث المعلقة)، مطبعة المدى ، بغداد، ٢٠٠٢٥٨.